إدارة المخاطر البنكية: مقاربة بازل III.

Banking Risk Management in Accordance to the Basel III Approach.

حامي حياة [1] ، تشام فاروق [2]

HAMI HAYAT[1] , TCHAM FAROUK[2]

[1]جامعة محمد بن أحمد وهران 2 (الجزائر) ، hami.hayat@uni-oran2.dz

[2] جامعة محمد بن أحمد وهران 2 (الجزائر)، tcham.farouk@uni-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2025-10-29 **تاريخ القبول:**2026-05-06

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إدارة المخاطر البنكية في ظل إتفاقية بازل I،II،III في الجزائر خلال الفترة 2020-2024 .والحرص على أهم التعديلات والتنظيمات الذي جاء به قانون النقد والقرض رقم 23-09 المؤرخ في 21/06/ 2023 والغاء القانون 90-10 والامر03-11 والتخلي عنهما ،لمواجهة المخاطر المالية ومخاطر غير المالية والتخفيف من حدتها من خلال قواعد الاحترازية والرقابة المصرفية .

وإلقاء الضوء على مدى تكيف تطبيق المعايير الدولية للرقابة المصرفية (لجنة بازل) في الجزائر ، ومن خلال تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال ،وأهم التعديلات والتنظيمات التي وضعتها للحماية والحفاظ على سلامة البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : المخاطر البنكية ،اتفاقية بازل ، كفاية رأس المال .بنوك

تصنيف GEL : G21 ، G32

Abstract :

The study aims to examine the management of banking risks in Algeria within the framework of the Basel Accords I, II and III during the period 2020-2024.It focuses on the key amendments and regulatory measures introduced by the Monetary and Credit Law no 23-09 of 21/06/2023 replaced law no 90-10 and ordinance no 03-11 dispensing with them to address both financial and non-financial risks, and to mitigate their impact through the implementation of prudential rules and banking supervision mechanisms.

Furthermore, the study seeks to shed light on the extent to which international standards for banking supervision, as established by the Basel Committee, have been adopted in Algeria. This includes an analysis of the minimum capital

[1] **المؤلف المرسل :حامي حياة ،الايميل :** hayathami8@gmail.com

adequacy requirements and the principal reforms and regulations enacted to safeguard the stability and soundness of banks and financial institutions operating within the country.

Keywords: Banking risk, Basel Accord, Capital adequacy.
JEL Classification: G21, G32.

مقدمة :

يشهد القطاع المالي والبنكي عدة تغيرات على مستوى العالمي وذلك نتيجة للتقدم التكنولوجي وإنفتاحه على الأسواق المالية، وكذلك ظهور أنظمة رقمية ،وفعالية النظام البنكي الحفاظ على سلامته من خلال مواجهة مختلف المخاطر البنكية وخاصة في ظل الازمات المالية والبنكية ،ولضمان استقرار البنوك وجب عليها الإحتفاظ برأس مال كافي يتناسب مع معظم المخاطر التي قد تواجهها وتفادي الخسائروعملية ادارة المخاطر وفق المعيار الدولي ISO 31000-2018 للرقابة البنكية الفعالة .حيث تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في مجال الرقابة المصرفية 1988 والتي حددت بمعدل 8 % كحد أدنى كفاية راس مال في البنوك لمواجهة خطر الإئتمان ،وتم تعديل واصدار جديد لكفاية رأس المال بازل 2 خلال 2001 حتى 2004 وجاءت لقياس مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وذلك نتيجة للأزمة المالية عام 2008 فالجزائر على غرار باقي الدول تأثرت بالتحولات الاقتصادية الدولية ،فاهتمت بضرورة اصلاح الجهاز المصرفي الذي يجعلها تتماشى مع التغيرات الجديدة بتبني قواعد الحذر من أجل سير الجيد للجهاز المصرفي وادارته من المخاطر البنكية ،فاتجهت الجزائر بتغيير جديد أولا التخلي عن النظام الموجه وتوجه نحو النظام السوق .بحيث جسدت الجزائر اهتمامها الى جملة من الاصلاحات وتعليمات والتنظيمات في مايخص البنوك وخاصة قانون النقد والقرض 90-10المؤرخ في 14 أفريل 1990 حيث أدرج فيه قواعد الحذر تحت تعليمة 03-11 المؤرخ في 26أوت 2003 .

إشكالية الدراسة :

سعت المنظومة المصرفية الجزائرية إلى الإنخراط في معايير الدولية بما في ذلك لجنة بازل 1و2 ،3 . النظام رقم 14-01 ،02-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والنظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن قياس وتسيير والرقابة على مخاطر السيولة والتعليمة رقم 11-07

المؤرخ في 21 ماي 2011 والتي تتضمن معاملات السيولة في البنوك والمؤسسات المالية وهذه الأنظمة والتعليمات سارية المفعول. التعليمة رقم 02-2015 ومتعلقة بتحديد مستوى وسقف بالالتزامات الخارجية للبنوك والمؤسسات المالية لضبط التعرض للمخاطر الخارجية ،والتعليمة رقم 04-2014 معامل الملاءة وتهدف الى ضمان جودة القاعدة راسمالية كافية لتغطية المخاطر.

إلى أي حد ساهمت متطلبات إتفاقية بازل 1و2 ،3 في تسيير المخاطر البنكية في الجزائر ؟

للاجابة على الإشكالية عدة تساؤلات فرعية وتتمثل فيمايلي :

ما مفهوم المخاطر البنكية ؟

ماهي انواع المخاطر البنكية

ما واقع النظام المصرفي الجزائري في اطار اتفاقية بازل 1و2 ،3؟

الفرضيات :

الفرضية 1 :عدم ادارة المخاطر البنكية بشكل مطلوب يؤدي إلى الوقوع في أزمات .

الفرضية 2 :مساهمة تطبيق معايير لجنة بازل 1و2و3 في سلامة البنوك الجزائرية من المخاطر .

أهداف البحث :

تهدف الدراسة إلى التعرف على المخاطر البنكية وكيفية معالجتها من خلال اتفاقيات بازل 1و2 ،3 في الجزائر من خلال استراتيجيات وأساليب والأدوات اللازمة في التحكم في المخاطر ،وكذلك لتخفيف من الوقوع في أزمات المالية غير متوقعة

تحليل مؤشرات تطور البنوك الجزائرية من 2020 -2024 .

أهمية الدراسة :

تتسم أهمية الدراسة في توضيح ادارة المخاطر البنكية في الجزائر من خلال تعليمات وتنظيمات مقررة ،وتعديلات قانون النقد والقرض ،ومواكبة الجزائر في تسيير المخاطر البنكية في ظل إتفاقية الدولية متعلقة بمقررات بازل I و II و III . للحد من الأزمات المالية .

منهج البحث :المنهج المتبع في الجانب النظري المنهج الوصفي والاطار الثاني منهج تحليلي لدراسة تطور مؤشرات البنوك الجزائرية خلال 2020 –2024 .

I –الاطار النظري :

1 –تعريف المخاطرة البنكية :

هي إحتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذبات العائد المتوقع على الاستثمار معين ،مما ينتج عنه تأثير سلبي على تحقيق البنك لأهدافه المسطرة ويميز البنك بين نوعين من الخسائر : (علي و زايد مراد ، 2016، صفحة 247)

- ✓ الخسائر المتوقعة :وهي توقعات البنك حدوثها في حال عدم الوفاء بالدين .
- ✓ الخسائر غير المتوقعة :وهي الخسائر غير المتوقعة نتيجة لتقلبات مفاجئة لأسعار الفائدة .

تعرف إدارة المخاطر:بأنها جميع القررات التي يمكن أن تؤثر في القيمة السوقية للمصرف ،وتتضمن المخاطرة إلى مفهومين أساسين : (الشمري، صفحة 33)

- ✓ إحتمال حدوث المشكلات .
- ✓ مدى تأثر البنك بهذه المشكلات

2 –أنواع المخاطر البنكية :

التصنيف 1 :يشمل المخاطر النظامية (العامة)، المخاطر الغير النظامية (الخاصة).

1 –المخاطر النظامية :وهي المخاطر العامة والناتجة عن ظروف الإقتصاد والتي تشمل جميع المؤسسات والقطاعات في حال عدم سداد الائتمان فهو خطر يكون سببه المقترض ولكن ناتج عن البيئة الأقتصادية التي يعمل بها المصرف بصورة عامة أي العوامل المؤثرة في النظام الإقتصاد ككل . (طه، 2007، صفحة 468).

المخاطر الغير النظامية :

وهي المخاطر التي تنفرد بها مؤسسة بنكية وفي تعرضها لمخاطر عملية عدم سداد الإئتمان يكون سبب متعلق بالمقترض بصفة مباشرة وتعد جزء من المخاطر الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية مثل :إضراب العمال والأخطاء الإدارية ،الحملات الإعلانية ،أذواق المستهلكين . (علي و زايد مراد ، 2016، صفحة 250).

وتشكل المخاطر النظامية النصيب الأكبر من المخاطر الكلية تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها ،يمكن القول أن التقليل من المخاطر غير النظامية وتجنبها وذلك عن طريق تنويع المحفظة الإستثمارية ولكن لا يمكن تجنب ما يسمى بالمخاطر النظامية .وترجع إلى عامل مشترك تؤثر على جميع الأسهم تقاس بمعامل بيتا .

المخاطر الكلية =المخاطر النظامية +المخاطر غير النظامية .

التصنيف 2 : وتشمل نوعين المخاطر المالية والمخاطر غير المالية (التشغيلية).

المخاطر المالية :

تعرف المخاطر المالية بالمخاطر التي تنشأ نتيجة للتغيرات داخليا وخارجيا والتي يمكن ان تنتج خسائر مالية في السوق وتحركات الأسعار وأسعار الفائدة وتشمل هذه الخسائر بإدارةالاصول والخصوم .وتتمثل المخاطر المالية فيما يلي :

مخاطر السيولة :

يقصد به عدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته عند الإستحقاق خلال توقع طلب جديد على القروض أو غير قادر على مواجهة سحب الودائع بالنسبة للأفراد ويكون نتيجة لعدم توفر السيولة لدى البنك إما في ظرف عادي أو تحت ضغط السوق أو عوامل أخرى .تنشأ مخاطر السيولة لما تكون استخدامات البنك أكبر من موارده أثناء قيامه بنشاطه .ولما يصعب على البنك بتحويل موجوداته بسرعة ألى موجودات سائلة . (مريم و زناقي سيد أحمد ، 2023، صفحة 98)

مخاطر الإئتمان :

تعرف مخاطر الإئتمان على أنها عدم قدرة العميل على الوفاء بإلتزاماته أو عدم قدرته على السداد المبلغ في تاريخه المحدد تعد هذه المخاطر من أكثر المخاطر أهمية ،

المخاطر السوق :

وهي المخاطر التي تنشأ بسبب تغيرات في القيمة السةقية للأسواق المالية ،وتشمل كذلك مخاطر معدلات الفائدة ومخاطر سعر الصرف سواءا في جانب الأصول أو الخصوم . (اوصغير، 2020، صفحة 71)

وتعريف السوق من طرف لجنة بازل للاشراف المصرفي تعرف المخاطر السوق على" أنها مخاطر الخسائر الناشئة عن تحركات أسعار السوق ".

مخاطر الصرف :

تتمثل مخاطر العملات في تحقيق الخسائر نتيجة في أسعار الصرف بيع وشراء العملات مقابل العملات أخرى وخاصة في فترات التي تشهد تقلبات أسعار الصرف للتعامل مع مخاطر الصرف الأجنبي وهي ادارة هذه المخاطر وفقا لكل عملة فيما يتعلق بالمحفظة المصرفية . (guettala, saad kesri, & adel selmani , 2024, p. 602).

هي مخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها ايرادات البنك ورأس ماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف .وهذه الأخيرة تكون متعلقة بالبنك والعميل . (عيسى، 2010، صفحة 81).

مخاطر معدل الفائدة :

وهي مخاطر التي تنتج عن تعرض البنك للخسائر نتيجة عن تحركات المعاكسة في أسعار الفائدة في السوق ،وقد تأثر على عائدات البنك وأصوله ،كما أن تغير أسعار الفائدة يؤثر على أسعار صرف العملات وبالتالي يؤثر على قيم الأصول والخصوم المقومة بالعملات الأجنبية . (سهام، 2017، صفحة 440).

المخاطر غير المالية :

هي المخاطر التي يكون لها تأثير مالي غير مباشر على أصول وإلتزامات المصرف

مخاطر التشغيلية :(مخاطر الأعمال):

هو إنعكاس بما يسمى بالخطر النظامي وغير النظامي أي كل مخاطر الأعمال المصرفية تتضمن جميع مخاطر متصلة بالموجودات والمطلوبات المصرفية بسبب عوامل إقتصادية وإجتماعية والسياسية ،فهذا النوع من المخاطر يتطلب الرقابة والإشراف المستمر من قبل البنك لضمان سيرورته الجيدة . (ناصر، 2013، صفحة 93).

المخاطر القانونية :

وهي المخاطر نتيجة عدم الإلتزام بالقوانين والأحكام والتعليمات المنظمة المصرفية لإجراءات مزاولة المهنة الصرف الأجنبي وعمليات التحويل الخارجي أو الإحلال بنسب كفاية رأس المال أو الإحلال بنسب السيولة و التوظيف . (الربيعي و محمد عبد الحسين راضي ، 2011، صفحة 168).

المخاطر الإستراتيجية :

وهي المخاطر الحالية والمستقبلية لها تأثير على ايرادات البنك نتيجة لقررات وتنفيذات خاطئة وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي . (الزهرة و قويدر لويزة ، 2023، صفحة 203).

مخاطر السمعة :

وهي إحتمال إنخفاض ايرادات البنك وقاعدة عملائه نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية يمثل هذا النوع من المخاطر ضررا كبير للمصرف في تأثير على خسائر كبيرة من الزبائن والمودعين وتعكس صورة سلبية للمصرف في ما يخص آدائه وعلاقته مع الزبائن وطبيعة النشاط المصرفي يعتمد على السمعة الحسنة التي تتم بين عملائه ومودعين . (امحمد و صديقي مليكة ، 2019، صفحة 240).

النظام المصرفي الجزائري في إطار اتفاقية بازل :

واقع البنوك الجزائرية وإتفاقية بازل ، I ، II ،III .

أهمية لجنة بازل في وضع القواعد والقوانين ومعايير الدولية للإدارة السليمة بهدف توفير الإستقرار في جهاز المالي المصرفي وفعاليته من خلال تشديد الرقابة على البنوك وحمايتها من الأزمات المالية غير متوقعة ،فقد شهدت لجنة بازل مواكبة من التطورات من بازل الاولى والثانية والثالثة والرابعة .

لم يعرف النظام المصرفي تطبيق لجنة بازل ولقواعد الحيطة والحذر إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90 –10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 .يحدد قانون النقد والقرض كل القواعد والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة (المادتين 44 ،92).

1–**المتطلبات الدنيا لرأس المال :**

وفق النظام 90–10المؤرخة في 04 جويلية 1990 والمتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية حيث يتضمن مايلي : (مريم خ.، 2017–2018، صفحة 278).

- ✓ الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة للبنوك 500 مليون دينار جزائري دون أن يقل هذا المبلغ عن 33 % من الأموال الخاصة .
- ✓ الحد الأدنى لرأس المال للمؤسسات المالية 100 مليون دينار جزائري ،دون أن يقل هذا المبلغ عن 50 % من الأموال الخاصة .

لقد حددت التعليمة رقم 74–94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 معدلات المرتبطة بقواعد الحيطة والحذر والمتعلقة بكفاية رأس المال وفق إتفاقية بازل 1 ،هذه النسبة هي علاقة بين الأموال الخاصة والمخاطر المرجحة وسميت بنسب cooke (كوك) .ونسبة 8% . (مريم ب.، 2010–2011، صفحة 164).

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{صافي أموال خاصة}}{\text{مخاطر مرجحة}} \geq 8\ \%$$

وتعتمد هذه القاعدة على إلزام البنوك بتحديد المخاطر المحتملة بتعليمة السابقة الذكر وحددت الرزنامة إلى غاية نهاية ديسمبر 1999.

الجدول :1 رزنامة تحديد لمتطلبات الحد الادنى لكفاية راس المال البنوك في الجزائر

النسب %	التاريخ
%4	مع نهاية شهر جوان 1995
%5	مع نهاية شهر ديسمبر 1996
%6	مع نهاية شهر ديسمبر 1997
%7	مع نهاية شهر ديسمبر 1998
%8	مع نهاية شهر ديسمبر 1999

المصدر : التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 .

توزيع المخاطر وتغطيتها هذا راجع الى طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية والمتمثلة في المخاطر الإئتمانية ،مخاطر سعر الفائدة ،مخاطر السوق ،مخاطر التشغيل ،ومخاطر القانونية ،وبالتالي نسبة مجموع المخاطر لعمليات البنوك والمؤسسات المالية مع زبون أو مجموعة من الزبائن .40 % إبتداءا من 01 جانفي 1992 ، (اسمهان، 2016، صفحة 288)

30 % إبتداءا من 01 جانفي 1993 ،25 % ابتداءا من 01 جانفي 1995 .

نسبة توزيع المخاطر بالنسبة لمستفيذ واحد :

$$\frac{\text{مبلغ المخاطر}}{\text{الأموال الخاصة صافية}} \geq \mathbf{25\ \%} \ .$$

المادة 97 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلقة بقانون النقد والقرض فمن خلال هاتين المادتين أن قواعد الحذر أكدت على أهميتين تمثلت في:

تحقيق إستقرار الجهاز المصرفي :بحيث تلعب البنوك دورا هاما من أجل العمل الحسن لضمان ثقة المودعين ،لأن إنعدامه يؤدي إلى حالة عدم الإستقرار النظام المصرفي وإحترام قواعد الحذر من أجل ضمان السيولة النقدية من خلال :

- ✓ الإستجابة لمتطلبات وإحتياجات عملاء البنك ,
- ✓ سحب الأموال .
- ✓ الإلتزام نسبة الإحتياطي الإلزامي التي يقرها البنك المركزي .

حماية المودعين :

تهدف قواعد الحذر إلى إستقرار النظام المصرفي مع الازمات التي تعرض لها النظام البنكي وخاصة افلاس بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي وكان اول اشارة الى نظام التامين على الودائع في المادة 170 من قنون 90-10 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 واعادة التاكيد عليه المادة 118 ،من الامر 03-11 واقره القانون 04-03في 04 مارس 2004 ،من خلال التوازن بين وديعة والقرض ,وبصورة منتظمة من خلال الإدخار والإستثمار وضمان المصداقية وتشجيع المنافسة والشفافية . (اسمهان، 2016، صفحة 291)

تم تعديل قاعدة رأس المال الأدنى بموجب النظام 04 -11 المؤرخ 4مارس 2004 .المادة 70 المؤرخ ب 26 أوت 2003 من الامر 03-11 : (علي و زايد مراد ، 2016، صفحة 255).

- ✓ الحد الأدنى لرأس المال 250.000.000دينار جزائري بالنسبة للبنوك .
- ✓ الحد الأدنى لرأس المال.000.000 100 دينارجزائري بالنسبة للمؤسسات المالية .

تم تعديل الحد الأدنى على النظام 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية: (بوطورة و سمايلي نوفل ، 2019، صفحة 337)

- ✓ الحد الأدنى لرأس المال 10.000.000.000بالنسبة للبنوك .
- ✓ الحد الأدنى لرأس المال 3500.000.000 بالنسبة للمؤسسات المالية .

نظام تحديد ،قياس وتسيير خطر السيولة البنكية في الجزائر : (المالك و فياش آمال ، 2018، الصفحات 5-6).

النظام رقم 14-01 ،02-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والنظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن قياس وتسيير والرقابة على مخاطر السيولة والتعليمة رقم 11-07 المؤرخ في 21 ماي 2011 والتي تتضمن معاملات السيولة في البنوك والمؤسسات المالية وهذه الأنظمة

والتعليمات سارية المفعول .وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة والتي ينبغي أن تساوي على الاقل 100 % .والزامية البنوك بتبليغ عنها نهاية كل ثلاثي .

$$\textbf{المعامل الأدنى للسيولة} = \frac{\text{أصول السائلة في أجل القصير}}{\text{الخصوم المستحقة في الأجل القصير}} \geq \textbf{100 \%}$$

يعرف النظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 خطر السيولة على أنه عدم القدرة على مواجهة الإلتزامات ,وهذا راجع لحالة السوق ،والذي يحث على إنشاء رقابة داخلية لمنح القروض والإقتراض .

انضباط السوق : اصدار بنك الجزائر العديد من الأنظمة والتعليمات الإلتزام بها والإفصاح عن جميع البيانات لها علاقة بنشاطها بشكل دقيق وفي الوقت المناسب ،وخاصة ان اللجنة المصرفية ألزمت البنوك بالإعلان كل ثلاثة أشهر عن معدل الملاءة الخاص بها .

التنظيم رقم 11-08 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من سعر الفائدة جزء من مخاطر السوق .

التنظيم رقم 14-01 بتاريخ 16 فيفري 2014 والمتعلق بحساب نسبة الملاءة رأس المال في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية المطبقة9.5 %و بين مجموع الأموال الخاصة القانونية ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة على أن يغطي رأس المال الأساسي مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل بنسبة 7 % على الأقل . كما يجب على البنوك والمؤسسات المالية أ،تشكل **وسادة الأمان** تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2,5 % من مخاطرها المرجحة . (اسمهان، 2016، صفحة 284).

النظام المصرفي الجزائري في اطار اتفاقية بازل II إلى III :

تهدف القواعد الحذر والوقائية إلى تسيير المخاطر البنكية من أجل تحقيق الإستقرارالمالي للبنوك ،تجدر الإشارة إلى أن تطبيق إتفاقية بازل من طرف البنوك الجزائرية تأخرت تطبيقها إلى غاية 1994 ،إلا أن اللجنة منحتها مهلة خمس سنوات للتطبيق ، والتزام بمعاييرها ،بحيث أصبحت

المنظومة المصرفية الجزائرية ملزمة بتكيف مع متطلبات إتفاقية لجنة لازل II والتسير المحكم للبنوك والمؤسسات المالية .

تجربة البنوك الجزائرية في التعامل مع متطلبات لجنة بازل في اطار اتفاقية 1 بكفاية رأس المال واحترامه لهذه النسبة ب 8 % كحد أدنى من طرف لجنة بازل تعزيز الرقابة وانضباط السوق وهذا ماجاءت به لجنة بازل 2 .

$$\text{Mc} \quad \text{Donough} \quad \% 8 \leq \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{خطر القرض+خطر العملي+خطر السوق}} = \text{Mc}$$

إتفاقية بازل 2 :بسب حدوث أزمات مالية 2008 أدت إلى خروج عدد كبير من المصارف من السوق بفعل الأزمة ،فأصبحت إتفاقية بازل 2 من ضبط الأزمة بهدف ضمان سلامة المالية للمصارف وصدرت في عام 2010 وبدأ تطبيقها عام 2013 .أما المدة لتطبيقها لغاية 2019 لاتفاقية بازل 3 ،إلزام البنوك بالاحتفاظ يقدر برأس المال الممتاز ويعادل 4,5 % على الأقل من رأس المال الأساسي ،ومنه يتم زيادة في الحد الأدنى لرأس المال .وأن تحتفظ البنوك بنسبة 2,5 % وبالتالي النقطة المحورية هي زيادة نسبة رأس المال إلى 10,5 % وبالتالي تصبح :

$$\textbf{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{اجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الإئتمان+مخاطر التشغيل+مخاطر السوق}} \geq \textbf{10,5\%} .$$

المخاطر المتعرض لها حدد النظام رقم 14-01 في 16 فيفري 2014 المذكور في السابق والذي حدد مجموعة المخاطر التي يتعرض لها البنك من : (الوهاب، 2025، صفحة 85)

مخاطر القرض :المادة 12 من النظام 14-01 طرح العناصر من مخاطر الميزانية وخارج الميزانية ومن أجل تحديد ترجيحات خطر القرض وحسب طبيعة ونوعية الصرف وتستخدم البنوك والمؤسسات المالية التنقيط الممنوح من هيئات لتقييم القرض وتحددمن طرف اللجنة المصرفية ،وتستعمل الترجيحات الجزافية في حال عدم وجود تنقيط لتقييم القرض .

الخطر العملياتي : المادة رقم 20 من النظام 14 -01 على أنه الخطر الناتج عن الاختلالات والاجراءات المستخدمين والأنظمة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية او في مايخص أحداث خارجية ،كما نصت المادة 21 أن نسبة الأموال الخاصة اللازمة لتغطية نوع من المخاطر ب 15 % من متوسط صافي النواتج البنكية .

خطر السوق : المادتي 22 و29 من النظام 14-01 .والذي يشمل خطر المرتبط بمحفظة التداول ويتم تقديره من خلال مكونين اساسين الخطر العام والذي يشمل التقلبات الشاملة في الأسواق المالية والخطر الخاص المرتبط بالأوضاع المالية ومخاطر الصرف يمكن للجنة أن تفرض نسب ترجيح أعلى في حال خطر يؤثر على الإستقرار المالي .

تقييم المخاطر البنكية من طرف بنك الجزائر واستعمال الأساليب والقواعد الإحترازية تتماشى مع طرق الترجيح المخاطر ،وكيفية توزيع المخاطر بالنسبة لمقترض واحد أو مجموعة من المقترضين كما هو معتمد عليه في الجزائر ومعايير بازل .

النظام رقم 18 -03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتعلق برأس المال البنوك والمؤسسات المالية : (الجزائر، نظام رقم 24-02 مؤرخ 6 فبراير 2024 يتعلق بالحد الادنى لراس المال والمؤسسات المالية في الجزائر، 2024)

- ✓ الحد الأدنى لرأس المال عشرين مليار دينار 20.000.000.000 بالنسبة للبنوك وبنوك الأعمال .
- ✓ الحد الأدنى لرأس المال عشرة ملايير دينار جزائري 10.000.000.000 بالنسبة لبنك الرقمي .
- ✓ الحد الأدنى لرأس المال ستة ملايير وخمسمائة مليون دينار جزائري 6.500.000.000.

التعليمة 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 والذي احدث اصلاحات جذرية لتحديث النظام المالي وتعزيز الحوكمة بنك الجزائر ،اضافة اللى ادخال الدينار الرقمي ،تشجيع مكاتب الصرف ،تقنين الصيرفة الاسلامية ،تعزيز استقلالية البنك المركزي مع ضرورة اتخاذ القررات النقدية وقواعد احترازية صارمة .

وتم الاعتماد عليه نظام 24-02 المؤرخ يتاريخ 6 فبراير سنة 2024 .

الرقابة القطاع المصرفي الجزائري لإدارة المخاطر المالية من خلال إتفاقية بازل :

إستهل بنك الجزائر في سنة 2008 من خلال المديرية العامة للمفتشية العامة في إصلاح وظيفة الإشراف المصرفي وتم إشراف على مهمتين أساسيتين علة مستوى المصرف في 2012 أحدهما عمومي والآخر خاص :

في إطار تطبيق نظام التنقيط المصرف SYNOBA والمستخرجة من نظام *CAMELS* يقوم على جهاز اشراف يرتكز على المخاطر .

بالإضافة إلى نظام *SYNOBA* بمساعدة مع بنك الدولي نموذج *financial projection model* يسمح هذا النموذج بنقاط الضعف في المصرف اي بدراسة استشرافية .

وعلى أعقاب لجنة بازل للإرساء لأحكام المعيار الثاني من بازل 2 ***Supervisory Review process*** .ولقد إستفاذة بنك الجزائر 2019 من المساعدة التقنية حيث كان الغرض منه هو تطوير نظام *SYNOBA* نحو نظام من نوع *SREP* (الجزائر، 2020، الصفحات 118-119).

الرقابة على المستندات : (نورية و بلعشي عبد المالك ، 2024، صفحة 281).

تسعى مديرية الرقابة من خلال المستندات العمل على احترام المعايير الإحترازية للنشاط المصرفي في الجزائر ،واكتشاف المخالفات من جانب المالي في وضعيات البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للرقابة كما تساهم في احالة تقارير للجنة المخول لها اتخاذ القررات لتصحيح الوضع والجدول يوضح مايلي :

الجدول 2 :

المؤشر	وثيرة التصريحات	عدد المؤسسات	مجموع المخالفات
معامل الملاءة	**ثلاثية**	**0**	**0**
معامل الاموال القاعدية	**ثلاثية**	**0**	**0**
وسادة الامان	**ثلاثية**	**مصرف 1**	**4**
نسبة 25% من الاموال الخاصة القانونية	**ثلاثية**	**6مصارف**	**20**
معامل الاموال الخاصة والموارد الدائمة	**سنوية**	**4مصارف**	**4**

معامل السيولة	ثلاثية	7مصارف	22
صافي الاصول	شهرية	مؤسسة مالية 1	12

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بنك الجزائر تقرير السنوي 2019.صفحة 124.

من خلال الجدول نجد أن حالات عدم الامتتال في ما يخص نسبة الملاءة وومعامل الاموال الخاصة خلال هاذه السنة 2019 .أما بالنسبة لوسادة الأمان نجد مصرف واحد خلال السنة انه غير قادر على توفير أموال إضافية لتغطية وسادة الامان ،

جدول 3 : مؤشرات الملاءة للبنوك (الخاصةوالعمومية)لكفاية رأس المال خلال الفترة (2020 -2024)

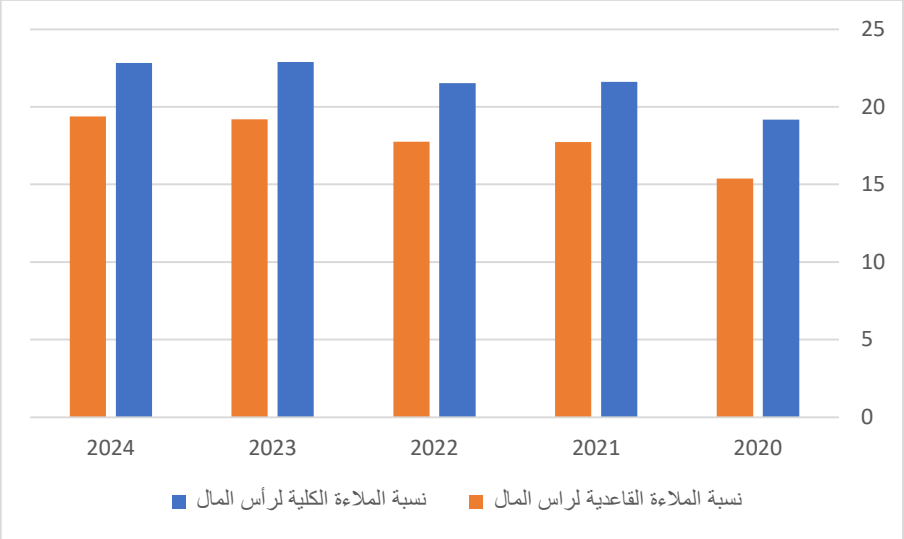
السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
نسبة الملاءة الكلية لرأس المال %	%19,17	%21,6	%21,53	%22,88	%22,82
نسبة الملاءة القاعدية لراس المال %	%15,38	%17,72	%17,74	%19,19	%19,37

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على بنك الجزائر التقرير السنوي 2024 ،صفحة 62.

شهد القطاع المصرفي الجزائري تحسنا في الملاءة المالية خلال السنوات الخمس مع إستقرار في عامي 2023 و2024 في المؤشرات الرئيسية لكفاية رأس المال .سجلت نسبة الملاءة المالية زيادة قدرها 3 نقطة بين عامي 2020و 2024 مع إستقرارفي عام 2023 ب 22,8 %

معدل كفاية رإس المال القاعدي ،شهد هو كذلك إرتفاع من عام 2020 بنسبة 15 % إالى 19 % عام 2024 بزيادة قدرها 4 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2020 هذا راجع أن القطاع البنكي له أداء جيد في تعزيز التنظيم المصرفي وفق لقواعد إحترازي لتجنب المفرط من المخاطر وقدرته على زيادة نشاط منح الإئتمان بشكل كبير .

الشكل 1:تطور معدل الملاءة الكلية للقطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2020-2024 .



المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2 وبرنامج Excel .

من خلال الجدول 2 النظام البنكي الجزائري يتميز بمعدلات كفاية رأس المال مرتفعة مقارنة بمعدل 8 % وهو المعدل الذي اقرته لجنة بازل 1 و2 وكذلك 10,5 % المعدل الذي اعتمدته بازل 3 بحيث بلغ معدل كفاية رأس المال من 2020 إلى 2024 مابين 19,17 % الى 22,8% وبالتالي فإن البنوك ماتزمة بقواعد الحذر وبتعليمات وتطبيق اللجنة بازل ،فعليه فإن معدل كفاية رأس المال في بنك الجزائر مرتفع بقدر كافي مقارنة بالمعيار الذي أقرته اللجنة في إتفاقياتها الأولى والثانية والثالثة .

الجدول4:نسبة التغير في الأصول السائلة للبنوك خلال الفترة 2020-2024.

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
الأصول السائلة /إجمالي الأصول	%13.11	%35.98	%40.22	%40.11	%39.41
الأصول السائلة /إجمالي الخصوم قصيرة الأجل	%37.14	%102.06	%108.53	%116.99	%113.79

المصدر :من اعداد الباحثين اعتمادا على بنك الجزائر التقرير السنوي 2024 ،صفحة 64 .

عرفت مستوى السيولة البنكية والأصول السائلة في القطاع المصرفي الجزائري ارتفاعا خلال السنوات الخمس ، بحيث سجلت ارتفاع بين 2020 إلى 2021 بنسبة 35% ،وشهدت إنخفاض نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بشكل طفيف من 40,1 % في عام 2023 إلى 39,4% عام 2024 يرجع الإنخفاض إلى زيادة في إجمالي الأصول والتي بلغت 8% مقارنة بإرتفاع قدره 5% فقط من الأصول السائلة .

الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل شهدت إرتفاع وخاصة في السنوات 2021 إلى 2024 إلا انها انخفضت في عام 2024 بنسبة 113 % بعد ما كانت نسبة عام ،2023 بنسبة 116% معناه سجلت –3,1 نقطة لنسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل .

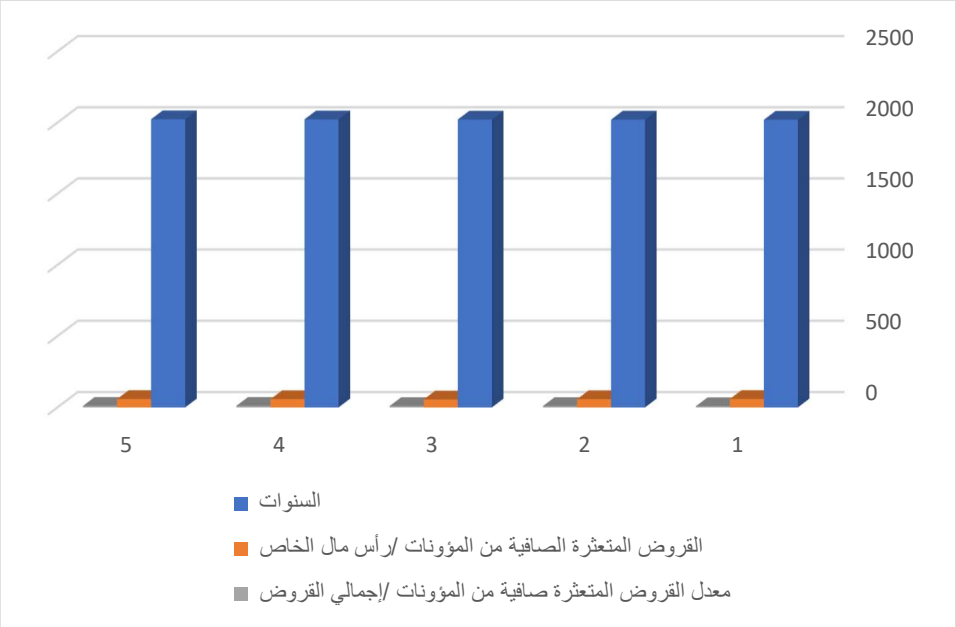
وقد شهدت تجاوز نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل عتبة 100% هذا التحسن راجع إلى برنامج إعادة التمويل الخاص والذي سمح للبنوك العمومية الحصول على السيولة الازمة بهدف زيادة قدرتها على تمويل الإقتصاد .وتطبيق الجيد للتعليمات والانظمة قياس وتسيير المخاطر السيولة المقرر في المادة 50 من النظام رقم 11–08 ،2011 بإلزام البنوك والمؤسسات المالية بإحترام الحد الأدنى لمعامل السيولة الذي لايقل عن 100% .

جدول رقم 5 :التغير نسبة القروض المتعثرة للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2020 –2024.

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
القروض المتعثرة الصافية من المؤونات /رأس مال الخاص	%59,56	%58,15	%56,24	%57,53	%58,65
معدل القروض المتعثرة صافية من المؤونات /إجمالي القروض	%8,81	%10,07	%9,94	%10,9	%10,79

المصدر :من إعداد الباحثين بالإعتماد على بنك الجزائر ،التقرير السنوي 2024 ،صفحة 66 .

الشكل رقم 03 :تطور نسبة التغير في القروض المتعثرة خلال الفترة 2020 -2024 .



المصدر : من اعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 04 وبرنامج Excel.

تلتزم البنوك بالمستويات الملاءة المالية التي يحددها النظام القانوني من أجل الحد من المخاطر المرتبطة بالقروض المتعثرة إلا أنها مازالت تشهد إرتفاع نسبي بحيث سجلت في عام 2020 نسبة % 59,56 .

خلال الفترة من 2021 حتى 2024 عرفت إنخفاض هذا يشير إلى تحسن في تغطية المخاطر برأس المال بزيادة قدرها 6% من رأس المال التنظيمي بنهاية عام 2024 .

على حسب بنك الجزائر يكشف مؤشرات مخاطر الإئتمان عن إتجاهين للبنوك الخاصة والعمومية متباينة ونجد أن البنوك العمومية لها مخاطر أقل ملاءمة من البنوك الخاصة .

جدول6:مؤشرات الربحية خلال الفترة 2020-2024 :

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
العائد على رأس المال ROE %	%11.80	%14.35	%13.47	%13.61	%14.19
عائد على الأصول ROA %	%1.43	%1.72	%1.38	%1.37	%1.43
هامش المصرفي (معامل الربحية %)	%3.70	%3.37	%2.67	%2.60	%2.79

المصدر :من اعداد الباحثين بالإعتماد على بنك الجزائر التقرير السنوي 2024 ،صفحة 69

معامل الربحية ROE :

عرف العائد على رأس المال في القطاع المصرفي إتجاها تصاعديا بنسبة 14,19 في عام 2024 ،وهذا راجع الى تحسن الظروف الأقتصادية وخاصة بعد جائحة كرورونا ،وهذا التحسن يعكس استخدام أحسن لرأس المال مما يؤدي ألى زيادة هامش الفائدة وإنخفاض نفقات التشغيل .

معامل الربحية ROA:

تقاس ربحية البنك لتحقيق ارباحه من خلال خصم التكاليف الازمة لمواصلة أعماله بنسبة العائد على الأصول ،استقرت في عامي 2022 و2023 حوالي 1,37 %في حين ارتفت في عام 2024 ب 1,43 % وهذا يعكس تحسن في مستويات الربحية للنشاط المصرفي في الجزائر .

في المتوسط ،يبلغ معدل العائد على الأصول المسجل في عينة من الاقتصاديات المتقدمة والنامية 2 % مما يضع القطاع المصرفي الجزائري في مرتبة متوسطة .**(تقرير السنوي بنك الجزائر صفحة 71 .)**.

الخاتمة :

لسلامة القطاع المصرفي فإن الجزائر وكباقي الدول تسعى إلى تطبيق اتفاقية بازل I ، II، III وتبنيها تعد خطوة ايجابية في مسار اصلاح القطاع البنكي وتعزيز قدرته التنافسية ، إلا أن نجاحها يبقى على عاتق الإلتزام البنوك بتطبيق هذه المعايير فعليا وإدارة هذه المخاطر يكون شرطا اساسيا لتحقيق الإستدامة المالية وضمان استقرار النظام المصرفي الجزائري في مواجهة التحديات الإقتصادية العالمية .

تعد كفاية راس المال من أهم الركائز الأساسية المصرفية على ضرورة الحفاظ بحد الأدنى لرأس المال لمواجهة المخاطر عدم السيولة ،مخاطر الإئتمان ،مخاطر السوق ،مخاطر التشغيلية وغبرها ،لأنها أكثر تعاملا ماليا في البنوك ،فقد توصلنا الى النتائج التالية :

- ✓ التعديلات الجديدة التي جاءت بعد الإنتقال من بازل 1 و2 في توسيع المخاطر من خلال نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال لتغطية المخاطر مخاطر القرض ،مخاطر التشغيل ،مخاطر السوق .
- ✓ تشديد الرقابة البنكية بناءا على أنظمة الرقابة المصرفية وقواعد الإحترازية في إطار تحديد شروط الحد الأدنى لكفاية رأس المال ،وهذا جاء نتيجة لعدم إحترام الالتزامات ونتج عنه ازمة بنك الخليفة 2003 فجاءت تعديلات وانظمة تنص على البنوك والمؤسسات المالية .صحة الفرضية الأولى
- ✓ احترام البنوك الجزائرية لنسبة الملاءة التي قدرت ب 8 % الى 10,5. % الذي حددته اتفاقية بازل 2و3 وهذا المعدل الذي أقرته اللجنة والذي ارتفع في 2024 الى 22,82 % فإن البنوك ملتزمة بقواعد الحذر وتعليمات لجنة بازل . صحة الفرضية الثانية
- ✓ التعديلات والتنظيمات التي أقرها بنك الجزائر من خلال القواعد الاحترازية ولجنة بازل الدولية ،في رفع الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة المخاطر المصرفية ،وتبني الجزائر نظام التنقيط المصرفي S YNOBA المستوحى من منهجية CAMELS .
- ✓ الزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة من راس المال الممتاز والذي يتكون من راس المال المدفوع والارباح المحتفظ بها ويعادل 4,5 على الاقل من اصولها

- ✓ نسبة تغطية المخاطر التي كانت محددة ب 8 % بموجب التعليمة 97-74 تم رفعها وفقا للنظام 14-01 الى 9,5 % المادة 02 من النظام .
- ✓ القانون النقد والقرض رقم 23-09 امؤرخ في 21 جوان 2023 المتضمن مجموعة من الاصلاحات بغية مواكبة التطورات في ما يتعلق بجانب التكنولوجي وتحسين المنظومة المصرفية من خلال تعزيز الرقابة البنوك لحماية حقوق المودعين المتمثلة في حوكمة النظام المصرفي وادارة المخاطر المالية . تطبيق المعايير الاحترازية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وكذلك تطبيقها على البنوك الرقمية

المراجع :

guettala, a., saad kesri, & adel selmani . (2024). bank governance Mechanisms 'EFFect on theEfficiency of Risk management -acase study of djelfa banking agencies. *ferum for economic studies and research journai, VOLUME 8*(N°02).

Efficiency of Risk management -acase study of djelfa banking agencies. *ferum for economic studies and research journai, VOLUME 8*(N°02).

اسمهان, خ .(2016) .الرقابة في المنظومة المصرفية الجزائرية على ضوء مقررات بازل .*مجلة الاقتصاد الصناعي*)العدد 10.(

الجزائر, ب .(2020) .*التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر* .

الجزائر, ب .(2024) .*نظام رقم 24-02 مؤرخ 6 فبراير 2024 يتعلق بالحد الادنى لراس المال والمؤسسات المالية في الجزائر* .

الربيعي, ح. م & ,.محمد عبد الحسين راضي .(2011) . *حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة* . عمان ،الاردن : دار العلمية للنشر والتوزيع اليازوري.

الزهرة, ب & ,.قويدر لويزة .(2023) . ادارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل 3 دراسة ميدانية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية .*مجلة البحوث والدراسات العلمية ,المجلد 17*)العدد1.(

الشمري, ص. ر .(n.d.) .*استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية* . العراق : دار النشر اليازوري.

المالك, م. ع & ,.فياش آمال .(2018) . أنظمة وآليات إدارة المخاطر البنكية في الجزائر دراسة حالة بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر 2010-2017 *revue des réformes économiques et intégration en economie mondiale,* .*المجلد 13*)العدد26.(

الوهاب, و .(2025) .أليات تطبيق اتفاقية بازل 03 في المنظومة البنكية الجزائرية .*مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية ,المجلد 04*)العدد 02.(

امحمد, ع. ا & ,.صديقي مليكة .(2019) . دور حوكمة في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية .*مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ,المجلد 5*)العدد2.(

اوصغير, ا .(2020) .مخاطر السوق في البنوك الدولية واستيراتيجيات ادارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل مجموعة سوسيتي جنرال نموذجا .*مجلة نور للدراسات الإقتصادية ,المجلد6*)العدد10.(

بوطورة, ف & ,.سمايلي نوفل .(2019) . مواكبة بنك الجزائر لمقررات لجنة بازل من خلال تشريعات أنظمة الرقابة الداخلية تعزيزا للحوكمة المصرفية .*مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ,المجلد 5*)العدد2.(

سهام, ش. ا .(2017) .النماذج لقياس وادارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها على ربحية البنوك التجارية .*مجلة العلوم الانسانية*)العدد49.(

طه, ط .(2007) .*إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنيت* .الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة.

علي, ب & ,.زايد مراد .(2016) . المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية .*مجلة الاقتصاد الجديد , المجلد02*)العدد15.(

عيسى, م. ح .(2010) .*ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية* . الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

مريم, ب .(2010-2011) .مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية دراسة حالة الجزائر .*مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية* .

مريم, خ .(2017-2018) .ادارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية . *اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتورا الطور الثالث ل م د* .جامعة الجزائر.

مريم, ص & ,.زناقي سيد أحمد .(2023) . ادارة السيولة المصرفية ودورها في تخفيض من خطر السيولة . *journal of management organisation and strategy,*المجلد *5*)العدد1.(

ناصر, ا .(2013) .الأهمية الاقتصادية ادارة خطر المؤسسة .*مجلة الاقتصاد الجديد*)العدد 08.(

نورية, ج & ,.بلعشي عبد المالك .(2024) . إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي وفقا لمعايير بازل 3 دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 2018-2022 .*مجلة التكامل الاقتصادي ,المجلد 12*)العدد 01.(